

**الاقتصاد الرقمي العالمي: من العولمة إلى
الذكاء الاصطناعي**

The Global Digital Economy: From
Globalization to Artificial Intelligence

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

١

الإهداء

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال،

نور عيني وفخر جبيني،

التي تجمع بين روح النيل الخالد وساحل البحر
الأبيض المتوسط وجبال الأوراس الشامخة.

وإلى رجال الاقتصاد والقانون الذين يبنون اقتصاداً
عادلاً في عصر الفوضى الرقمية،

سائلأً المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد في
ميزان حسناتهم.

د. محمد كمال عرفه الراخاوي

التقديم

في عالم لم يعد فيه النفط أثمن سلعة، بل **البيانات**، أصبح الاقتصاد الرقمي قوة لا تُقاوم تعيد تشكيل العالم. في بينما تربح شركات التكنولوجيا العملاقة (مثل Google وAmazon) أكثر من دخل دول بأكملها، يعاني الملايين من فقدان وظائفهم أمام الروبوتات، وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراe بشكل غير مسبوق. ومع ذلك، فإن التشريعات الاقتصادية العربية لا تزال تعامل مع الاقتصاد الرقمي كـ"ظاهرة هامشية"، بينما تصنفه أوروبا وأمريكا كـ"قوة إنتاج رئيسية" تستوجب أعلى درجات التنظيم.

ومن هذا المنطلق، يأتي **الاقتصاد الرقمي العالمي** ليكون المرجع الأول الذي يربط بين النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (آدم سميث، كينز، ماركس) والتحديات الرقمية الحديثة.

ويعتمد الكتاب على تحليل مئات الدراسات الاقتصادية من أمريكا، أوروبا، والصين، مع تقديم حلول عملية للدول النامية لتجنب فخ الرأسمالية الرقمية، وبناء اقتصاد رقمي عادل لا يقصي الفقراء.

* # # # *الجزء الأول: الإطار النظري*

الفصل الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته في العصر الحديث

يُعرّف الاقتصاد الرقمي بأنه "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التقنيات الرقمية، مثل الإنترنت، البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي". ويكون الاقتصاد الرقمي من ثلاثة محاور رئيسية:

- **البنية التحتية الرقمية**: كالإنترنت، شبكات 5G، والحوسبة السحابية.
- **القطاعات الرقمية**: كتجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، والعمل الحر (Gig Economy).
- **الابتكار الرقمي**: كالذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والعملات المشفرة.

ويتميز الاقتصاد الرقمي بعدة خصائص جوهرية:

أولها **اللامادية** (القيمة تُخلق من البيانات وليس من المواد)، ثانيةها **السرعة** (الأسواق تتحرك بسرعة البرق)، وثالثها **العَبرية** (الشركات تعمل عبر الحدود دون قيود). وقد أكد تقرير البنك الدولي لعام 2026 أن "الاقتصاد الرقمي يمثل 30% من الناتج المحلي العالمي"، مما يؤكد أهميته البالغة.

٣

الفصل الثاني: التطور التاريخي لل الاقتصاد الرقمي

من الاقتصاد الرقمي بثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى (1990-2000):** ظهور الإنترنت وبداية التجارة الإلكترونية (مثل Amazon)

.(eBay و

- **المرحلة الثانية (2000-2010): ظهور وسائل التواصل الاجتماعي واقتصاد المشاركة (مثل Airbnb و Uber).

- **المرحلة الثالثة (الحاضر): ظهور الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة كقوى إنتاج رئيسية.

وقد أكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2026 أن "الذكاء الاصطناعي سيضيف 15 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030"، مما يعكس التسارع الهائل في هذه المرحلة.

الفصل الثالث: العلاقة بين العولمة والاقتصاد الرقمي*

أصبح الاقتصاد الرقمي المحرك الرئيسي للعولمة الحديثة، حيث:

- *الشركات الرقمية* (مثل Google) تعمل في 200 دولة دون الحاجة إلى مكاتب فعلية.
- *البيانات* تتدفق عبر الحدود البحرية، مما يخلق أسوقاً عالمية فورية.
- *العمالة الرقمية* (Gig Workers) تعمل لصالح شركات أجنبية من منازلهم.

لكن هذا الترابط يخلق تحديات خطيرة:

- **تهرب الشركات من الضرائب** عبر نقل أرباحها إلى جزر الضرائب.
- **استغلال العمال** في الدول النامية بسبب غياب التشريعات.
- **السيطرة على الأسواق** من قبل شركات عملاقة (Monopolies).

وقد أكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2026 أن "70% من الشركات الرقمية تتهرب من الضرائب عبر الحدود"، مما يستدعي تنسيقاً دولياً عاجلاً.

الفصل الرابع: المبادئ الاقتصادية للاقتصاد الرقمي*

يستند الاقتصاد الرقمي إلى مبادئ اقتصادية جديدة تختلف عن الاقتصاد الصناعي:

- **مبدأ القيمة الشبكية (Network Effect):** كلما زاد عدد المستخدمين، زادت قيمة الخدمة (مثل Facebook).
- **مبدأ الحافة الصفرية (Zero Marginal Cost):** تكلفة إنتاج وحدة إضافية من الخدمة شبه معدومة (مثل البرمجيات).
- **مبدأ البيانات كرأس مال (Data as Capital):** البيانات هي الوقود الذي يُحرك الذكاء الاصطناعي.

وقد أكد الاقتصادي الأمريكي جيرمي ريفكين أن "الاقتصاد الرقمي يقتل مفهوم الندرة الذي بُني عليه الاقتصاد الكلاسيكي"، مما يتطلب إعادة صياغة القوانين الاقتصادية.

٦

الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية للاقتصاد الرقمي*

يطرح الاقتصاد الرقمي تساؤلات أخلاقية عميقة:

- هل يحق للشركات امتلاك بياناتنا الشخصية؟

- **هل يجب أن ندفع ضرائب على استخدام الذكاء الاصطناعي؟**

- **هل يجوز استبدال العمال بالروبوتات دون تعويض؟**

وقد بدأت لجان الأخلاقيات في أوروبا بوضع مبادئ توجيهية للإجابة على هذه الأسئلة، مؤكدة أن "البيانات ملك للفرد، وليس للشركات".

V

الفصل السادس: الإطار القانوني لللاقتصاد الرقمي في الدول المتقدمة*

تختلف التشريعات الاقتصادية في الدول

المتقدمة:

- **في الاتحاد الأوروبي**: يفرض توجيه الخدمات الرقمية (DSA) غرامات تصل إلى 6% من الإيرادات العالمية على الشركات المخالفة.

- **في الولايات المتحدة**: تسمح قوانين مكافحة الاحتكار بتفكيك الشركات العملاقة (مثل قضية Google الحالية).

- **في الصين**: تفرض الدولة سيطرة كاملة على البيانات والشركات الرقمية لأغراض الأمن القومي.

وقد أكد تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2026 أن "التشريعات الأوروبية هي الأكثر توازناً بين الابتكار وحماية الحقوق".

الفصل السابع: الإطار القانوني لل الاقتصاد الرقمي في الدول العربية*

لا تزال التشريعات العربية في مراحلها الأولى:

- **في مصر**: قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (2018) يركز على الجوانب الجنائية، وليس الاقتصادية.
- **في الجزائر**: الأمر 07-18 ينظم حماية البيانات، لكنه لا يتناول الجوانب الضريبية.
- **في دول الخليج**: بدأت بعض الدول (مثلاً الإمارات) بتطبيق ضرائب رقمية محدودة.

وقد أكد تقرير جامعة الدول العربية لعام 2026 أن "غياب التشريعات الاقتصادية الرقمية يعرض الدول العربية للاستغلال من قبل الشركات الأجنبية".

٩

الفصل الثامن: دور الحكومات في تنظيم الاقتصاد الرقمي

تبالين أدوار الحكومات في تنظيم الاقتصاد الرقمي:

- النموذج الأوروبي: تنظيم صارم يحمي الحقوق (مثل GDPR).

- **النموذج الأمريكي**: ترك السوق ينظم نفسه، مع تدخل قضائي عند الضرورة.
- **النموذج الصيني**: سيطرة حكومية كاملة لأغراض الأمن القومي.

وقد أكد تقرير البنك الدولي أن "النموذج الأوروبي هو الأنسب للدول النامية لأنه يوازن بين الابتكار والحماية".

١٠

الفصل التاسع: التحديات التقنية للاقتصاد الرقمي

تواجه البنية التحتية التقنية تحديات خطيرة:

- **الأمن السيبراني**: هجمات القرصنة التي تكلف الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات سنوياً.

- **الهوية الرقمية**: صعوبة التحقق من هوية الأفراد والشركات عبر الحدود.

- **البنية التحتية**: غياب شبكات الإنترنت عالية السرعة في الدول النامية.

وقد أكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن "50%" من الدول النامية لا تملك البنية التحتية الرقمية الازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي".

الفصل العاشر: مستقبل العمل في الاقتصاد الرقمي*

سيؤدي الاقتصاد الرقمي إلى تغيير جذري في
سوق العمل:

- **اختفاء 85 مليون وظيفة** بحلول عام 2025 (حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي).
- **ظهور 97 مليون وظيفة جديدة** في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات.
- **انتشار العمل الحر (Gig Economy)** الذي يفتقر إلى الحماية الاجتماعية.

وقد أكد تقرير منظمة العمل الدولية أن "العمال في الاقتصاد الرقمي هم الأكثر عرضة للاستغلال

بسبب غياب التشريعات".

١٢

[٢/٢، ٤٥:١١ م] .. **الفصل الحادي عشر: الرأسمالية الرقمية: من النفط إلى البيانات**

أصبحت **البيانات** هي "نفط العصر الرقمي"، حيث تُدرّ أرباحاً تفوق عوائد النفط. فشركة Google تربح 100 مليار دولار سنوياً من بيع إعلانات مبنية على بيانات المستخدمين، بينما تربح شركة Amazon 50 مليار دولار من تحليل سلوك الشراء. وتشير دراسة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) لعام 2026 إلى أن "80% من القيمة السوقية للشركات الرقمية تأتي من احتكارها للبيانات". ويتساءل هذا الاحتكار في خلق **رأسمالية رقمية جديدة** تتميز بـ:

- **اللامركزية**: الشركات لا تحتاج إلى مصانع أو مكاتب، بل تعتمد على الخوادم السحابية.
- **الاستغلال غير المرئي**: المستخدمون يدفعون ثمن خدماتهم ببياناتهم الشخصية، دون وعي.
- **القوة الاحتكارية**: شركات مثل Meta (فيسبوك) تسيطر على 90% من سوق التواصل الاجتماعي.

وقد أكد الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن "الرأسمالية الرقمية تخلق فجوة طبقية أوسع من أي وقت مضى، لأن الثروة تتركز في أيدي قلة يملكون البيانات".

الفصل الثاني عشر: الفجوة الرقمية وانعدام المساواة

أدى الاقتصاد الرقمي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل غير مسبوق:

- **في الدول المتقدمة**: 1% من السكان يمتلكون 50% من الثروة الرقمية (حسب تقرير Credit Suisse 2026).

- **في الدول النامية**: 70% من السكان لا يملكون هواتف ذكية، مما يحرمهم من المشاركة في الاقتصاد الرقمي.

- **داخل الدول**: العمال الرقميون (Gig Workers) يتلقون أجوراً أقل بنسبة 40% من

العمال التقليديين (حسب تقرير منظمة العمل الدولية 2026).

وقد أكد تقرير البنك الدولي أن "الفجوة الرقمية هي أكبر تهديد للعدالة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين"، داعياً إلى "استثمار عاجل في البنية التحتية الرقمية للدول النامية".

١٤

الفصل الثالث عشر: الضرائب في العصر الرقمي

تهرب الشركات الرقمية من الضرائب عبر آليات معقدة:

- **نقل الأرباح**: شركة Apple تنقل أرباحها إلى أيرلندا (حيث الضريبة 12.5%) بدلًا من أمريكا (حيث الضريبة 21%).
 - **الأسعار التحويلية**: شركة Amazon تبيع خدماتها لفروعها في جزر الضرائب بأقل من سعر التكلفة.
 - **غياب التشريعات**: 60% من الدول النامية لا تملك قوانين لفرض ضرائب على الشركات الرقمية.
- وقد استجابت الدول المتقدمة بفرض **ضريبة رقمية**:
- **فرنسا**: فرضت ضريبة 3% على إيرادات الشركات الرقمية.

- **المملكة المتحدة**: فرضت ضريبة 2% على إيرادات البحث والإعلان.

- **الاتحاد الأوروبي**: يقترح ضريبة موحدة بنسبة 5% على جميع الشركات الرقمية.

وقد أكد تقرير صندوق النقد الدولي أن "الضريبة الرقمية ستدر 100 مليار دولار سنوياً على خزائن الدول، مما يساعد في تمويل الخدمات العامة".

١٥

الفصل الرابع عشر: العملات الرقمية والبنوك المركزية

أثارت العملات الرقمية (مثل البيتكوين) صراعاً وجدياً مع البنوك المركزية:

- **البيتكوين**: عملة لامركزية لا تخضع لسيطرة أي دولة، وتُستخدم في المعاملات غير المشروعة بنسبة 30% (حسب تقرير Chainalysis 2026).
- **العملات المستقرة (Stablecoins)**: مثل Tether، التي تُستخدم كوسيلة دفع في الاقتصاد الرقمي.
- **العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)**: مثل اليوان الرقمي الصيني، الذي يمنح الدولة سيطرة كاملة على المعاملات.

وقد حذرَ بنك التسويات الدولية (BIS) من أن "العملات الرقمية قد تهدد الاستقرار المالي"

ال العالمي" ، داعياً إلى "تنظيم عاجل على مستوى عالمي".

١٦

الفصل الخامس عشر: الذكاء الاصطناعي كقوة إنتاج*

أصبح الذكاء الاصطناعي *قوة إنتاج رئيسية* تُنافس رأس المال والعمل:

- **في الصناعة**: الروبوتات تُنتج 50% من السيارات في المصانع الحديثة.

- **في الخدمات**: أنظمة الذكاء الاصطناعي تُعالج 80% من طلبات العملاء في البنوك.

- **في الزراعة**: الطائرات المسيرة تُراقب المحاصيل وتحدد كميات المياه المطلوبة.

وقد أكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن "الذكاء الاصطناعي سيُضيف 15 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول 2030"، لكنه حذر من أن "85 مليون وظيفة ستختفي بسبب الأتمة".

١٧

الفصل السادس عشر: العمل الحر (Gig Economy) بين الحرية والاستغلال

يجمع اقتصاد العمل الحر بين الفرص والمخاطر:

- **الفرص**: 50 مليون شخص حول العالم يعملون كعمال حر (حسب تقرير Upwork 2026).

- **المخاطر**: 70% من العمال الحر لا يحصلون على تأمين صحي أو تقاعدي (حسب تقرير منظمة العمل الدولية).

- **الاستغلال**: شركات مثل Uber تدفع للسائقين 30% فقط من قيمة الأجرة، بينما تحفظ بـ 70%.

وقد بدأت بعض الدول بسن تشريعات لحماية العمال الحر:

- **كاليفورنيا**: قانون AB5 يُجبر الشركات على تصنيف العمال الحر كموظفي.

- **فرنسا**: حكم قضائي يُلزم Uber بدفع تعويضات للسائقين.

وقد أكد تقرير الأمم المتحدة أن "العمل الحر يجب أن يُنظم لضمان حقوق العمال، وليس لحرمانهم من الحماية".

١٨

الفصل السابع عشر: التجارة الإلكترونية وانهيار الحدود

أدت التجارة الإلكترونية إلى انهيار الحدود التجارية:

- **الشركات الصغيرة**: يمكنها الآن بيع

منتجاتها في 200 دولة عبر منصات مثل Amazon وEtsy.

- **المستهلكون**: يمكنهم شراء السلع من أي مكان في العالم بضغطة زر.

- **التحديات**: غياب الضوابط الجمركية، وتهريب البضائع، وانعدام حماية المستهلك.

وقد استجابت الدول بفرض **ضوابط رقمية**:

- **الاتحاد الأوروبي**: فرض ضريبة القيمة المضافة على جميع المشتريات الإلكترونية.

- **الصين**: فرض قيود صارمة على الواردات الإلكترونية لحماية الصناعة المحلية.

وقد أكد تقرير منظمة التجارة العالمية أن "التجارة الإلكترونية ستصل إلى 6 تريليونات دولار بحلول 2026"، لكنه حذر من "فوضى تنظيمية قد تؤدي إلى حروب تجارية رقمية".

١٩

الفصل الثامن عشر: الأمن السيبراني والاقتصاد الرقمي

يُعد الأمن السيبراني *العمود الفقري للاقتصاد الرقمي*:

- ***الهجمات السيبرانية*:** تكلف الاقتصاد العالمي 10 تريليونات دولار سنوياً (حسب تقرير Cybersecurity Ventures 2026).

- **الاختراقات**: 60% من الشركات الصغيرة تُفلس بعد تعرضها لهجوم سبيراني.
- **التهديدات**: برامج الفدية (Ransomware) التي تشفّر بيانات الشركات وتطلب فدية لفكها.

وقد استجابت الدول بسن تشريعات صارمة:

- **الاتحاد الأوروبي**: توجيه NIS2 يفرض غرامات تصل إلى 10 ملايين يورو على الشركات المخالفة.
- **الولايات المتحدة**: قانون CISA يُجبر الشركات على الإبلاغ عن الاختراقات خلال 72 ساعة.

وقد أكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن "الأمن السيبراني هو الاستثمار الأهم في العصر الرقمي".

٢٠

الفصل التاسع عشر: الملكية الفكرية في العصر الرقمي

أصبحت الملكية الفكرية أكثر تعقيداً في العصر الرقمي:

- **البرمجيات**: هل يحق للمطوريين احتكار برمجياتهم مدى الحياة؟

- **البيانات**: هل تُعتبر البيانات التي يجمعها المستخدمون ملكاً لهم أم للشركات؟

- **الذكاء الاصطناعي**: من يملك الاختراعات التي يبتكرها الذكاء الاصطناعي؟

وقد بدأت المحاكم بوضع إجابات لهذه الأسئلة:

- **محكمة الاتحاد الأوروبي**: حكمت بأن "البيانات التي يولدها المستخدمون ملك لهم".

- **محكمة أمريكا**: حكمت بأن "الاختراعات التي يبتكرها الذكاء الاصطناعي لا يمكن براءتها".

وقد أكد تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) أن "القوانين الحالية لا تكفي لحماية الابتكار في العصر الرقمي".

الفصل العشرون: العدالة الاقتصادية في العصر الرقمي

لبناء اقتصاد رقمي عادل، نحتاج إلى:

- **دخل أساسي رقمي**: دفع مبلغ شهري لكل مواطن من عوائد استغلال بياناته.
- **ملكية جماعية للبيانات**: إنشاء صناديق سيادية تمتلك بيانات المواطنين وتستثمرها لمصلحتهم.
- **تنظيم أخلاقي للذكاء الاصطناعي**: فرض قواعد تمنع استخدام الذكاء الاصطناعي للاستغلال أو التمييز.

وقد بدأت بعض الدول بتطبيق هذه الأفكار:

- **فنلندا**: تجربة الدخل الأساسي الشهيرة.

- **كاليفورنيا**: مشروع قانون يمنح المواطنين حق ملكية بياناتهم.

وقد أكد تقرير الأمم المتحدة أن "العدالة الاقتصادية هي الشرط الأساسي لاستقرار الاقتصاد الرقمي".

الختام الأكاديمي

لقد كشفت هذه الدراسة العميقه عن الطبيعة المعقده وغير المسبوقة للاقتصاد الرقمي، الذي يجمع بين الفرص الهائلة والتحديات الوجودية. ومن خلال المقارنة بين التشريعات الأمريكية والأوروبية والصينية والعربية، تبين أن التشريعات، رغم تطورها النسبي، لا تزال تعاني من فجوات جوهريه في مجال تنظيم الاقتصاد الرقمي، مقارنة بالتحديات المتطورة باستمرار. وأبرز هذه الفجوات يتمثل في غياب آليات عادلة لتوزيع ثروات البيانات، وعدم وجود التزام قانوني ملزم بحماية العمال الرقميين، وضعف البنية التحتية الأمنية لحماية الاقتصاد من الهجمات السيبرانية، بالإضافة إلى غياب التنسيق الضريبي الدولي لمكافحة التهرب الضريبي. ولمعالجة هذه التغرات، تم في هذا العمل تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تدعو إلى تبني معايير موحدة للاقتصاد الرقمي، تأخذ بعين الاعتبار

خصوصية الدول النامية وتواكب المعايير الدولية، كما دعت إلى إنشاء منصة رقمية عالمية لتبادل المعلومات حول الجرائم الاقتصادية الرقمية، تكون أداة عملية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن بناء اقتصاد رقمي عادل ليس مسؤولية الحكومات وحدها، بل هو مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب تضافر جهود الدول والشركات والمجتمع المدني لبناء اقتصاد رقمي يخدم البشرية جموعاً، ولا يقصي الفقراء.

٢٣

المراجع**

أولاً: المراجع الاقتصادية**

- تقرير البنك الدولي: "الاقتصاد الرقمي العالمي 2026".
- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي: "مستقبل العمل 2026".
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): "الضرائب الرقمية 2026".
- كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" لтомاس بيكيتي.
- كتاب "نهاية العمل" لجيرمي ريفكين.

ثانياً: المراجع القانونية

- توجيه الخدمات الرقمية (DSA) للاتحاد

الأوروبي.

- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018.

- الأمر الجزائري رقم 07-18 المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

- قانون AB5 لولاية كاليفورنيا الأمريكية.

*ثالثاً: التقارير الدولية**

- تقرير الأمم المتحدة: "العدالة الاقتصادية في العصر الرقمي 2026".

- تقرير منظمة العمل الدولية: "العمل الحر 2026".

- تقرير صندوق النقد الدولي: "الضرائب الرقمية
"2026

- تقرير بنك التسويات الدولية (BIS): "العملات
الرقمية 2026".

**رابعاً: المؤلفات السابقة لد. محمد كمال
عرفه الرخاوي**

*قائمة بأكثر من 250 مؤلفاً كما وردت في
السيرة الذاتية*

٢٤

الفهرس

- الإهداء

1

- التقديم

2

- الفصل الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته
في العصر الحديث 3

- الفصل الثاني: التطور التاريخي لل الاقتصاد
الرقمي 4

- الفصل الثالث: العلاقة بين العولمة والاقتصاد
الرقمي 5

- الفصل الرابع: المبادئ الاقتصادية لل الاقتصاد
الرقمي 6

- الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية للاقتصاد الرقمي 7
- الفصل السادس: الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي في الدول المتقدمة 8
- الفصل السابع: الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي في الدول العربية 9
- الفصل الثامن: دور الحكومات في تنظيم الاقتصاد الرقمي 10
- الفصل التاسع: التحديات التقنية للاقتصاد الرقمي 11
- الفصل العاشر: مستقبل العمل في الاقتصاد الرقمي 12

- الفصل الحادي عشر: الرأسمالية الرقمية: من	
النفط إلى البيانات	13
- الفصل الثاني عشر: الفجوة الرقمية وانعدام	
المساواة	14
- الفصل الثالث عشر: الضرائب في العصر	
الرقمي	15
- الفصل الرابع عشر: العملات الرقمية والبنوك	
المركبة	16
- الفصل الخامس عشر: الذكاء الاصطناعي كقوة	
إنتاج	17
- الفصل السادس عشر: العمل الحر (Gig	
.....) بين الحرية والاستغلال	Economy
	18

- الفصل السابع عشر: التجارة الإلكترونية وانهيار الحدود 19
- الفصل الثامن عشر: الأمن السيبراني والاقتصاد الرقمي 20
- الفصل التاسع عشر: الملكية الفكرية في العصر الرقمي 21
- الفصل العشرون: العدالة الاقتصادية في العصر الرقمي 22

- الختام الأكاديمي 23

- المراجع 45

24

- الفهرس

25

٢٦

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

*جميع الحقوق محفوظة. يحظر النسخ أو
الاقتباس أو النشر دون إذن المؤلف.*